وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة

ISSN:On Line:
(3006-4910)

ISSN::1994-4721

مجلة دراسات البصرة

دراسات قانونية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٦١) لسنة ٢٠٠٨

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون مع كلية القانون / جامعة البصرة

E-mail: bjbs@uobasrah.edu.iq

العدد : (٦٠) السنة: العشرون / حزيران / ٢٠٢٥

مجلة دراسات البصرة

السنة التاسعة عشرة العدد (٦٠) حزيران ٢٠٢٥

رئيس التحرير أ.د. مريم عبدالنبي عبد المجيد

مدير التحرير أ. م. معتز قصي ياسين

هيأة التحرير

أ.د.عقيل فاضل الدهان أ.د. تيسير احميد عبل الركابي

كلية القانون /جامعة البصرة

أ.د. مصلح عبد الفتاح النجار أ.د. نادر حسن كاظم

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب /الأردن جامعة البحرين/ كلية الآداب

أ.م.د. فاطمة الشيدي أ.م.د.محمد حسين نواب

سلطنة عُمان جامعة طهران

أ. د. إشراق سامي عبدالنبي أ. د. مريم خير الله خلف

أ.د.قيس ناصر راهي أ.م.د. عباس عبدالعزيز صهيود

أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

أ.م.د. سامي جودة بعيد / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية/جامعة ذي قار

الإشراف اللغوي	معتمد الترجمة الإنجليزي
أ.د. مريم عبدالنبي عبدالمجيد م.م. رشا مسلم يعقوب	أ.م.د. حسن عبدالجبار ناجي الياسري الجامعة العراقية / كلية الآداب

الإشراف الفني

ر. أبحاث. إلهام عبدالستار محمد ر. أبحاث. خلود عدنان رمضان

قواعد النشر

(١) أن يكون البحث معنياً بالدراسات القانونية ذات الطابع العملي والنظري في تخصصات القانون المختلفة، ماكان منها في القانون العام، أو القانون الخاص، ودراسة القرارات القضائية المرتبطة بكل قانون، فضلاً عن دراسة القوانين المقارنة، بهدف تطوير القوانين النافذة.

(٢) ينبغي اعتماد الأُصول العلمية المتعارف عليها في البحوث، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلاً عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.

(٣) يشترط في البحث ألاّ يكون قد نشُر، أو قدّم للنشر في مكان آخر.

(٤) يرافق البحث ملخص على أن لايزيد عن عشرة أسطر، وأربعة كلمات مفتاحية، مع ترجمة الملخص والكلمات المفتاحية للغة الإنجليزية.

(٥) يُطبع عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومؤسسته العلمية مع الإيميل الخاص باللغة العربية والإنجليزية في ورقة مستقلة.

(٦) تثبت هوامش البحث ومراجعه في نهاية البحث.

(٧) تثبت قائمة المصادر باللغة العربية والإنجليزية.

(٨) يشترط ألاّ يزيد البحث عن ثلاثين صفحة.

(٩) تُعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص، ويطلب من الباحث كتابة تعهد بإجراء التعديلات المقترحة وتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصورته المعدلة، ثم تدقق نسخة البحث المعدلة من أستاذ اختصاص لغة عربية(حيث يقوم بتعديل الأخطاء الطباعية والنحوية والأسلوبية إلكترونياً).

(١٠) يُقدم البحث مطبوعاً بثلاث نسخ على ورق (A4، وبمرافقتها القرص الليزري(CD)).

(١١) يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية خاصة بالمجلة ولا ترتبط بمكانة البحث أو الباحث.

(١٢) لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر.

(١٣) يجب أن تقدم الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط مستقلة عن النص في ورق(A4) مع ذكر رقم الجدول أو الشكل، ومن الضروري أن تتسم هذه الأشكال بالوضوح لتسهيل عملية إعادة طبعها.

(١٤) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة .وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

(١٥) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة . وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

تعنون المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

(جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي– ص. ب ٣٧)

E –Mail : bjbs@uobasrah.edu.iq

أخلاقيات النشر

تعتمد مجلة دراسات البصرة قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة للباحث والقراء (المحكمين) على حد سواء، وتحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث ، لتقييمه وفق نقاط محددة ، وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تحيل المجلة البحث على قارئ مرجح آخر.

- تعتمد مجلة دراسات البصرة قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلة الخليج العربي تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير والمراقبة الوظيفية .
- تقدم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب مايستدعى ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناء على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة دراسات البصرة بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأُخرى، عدا الالتزم بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقيم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أُخرى أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: تملك المجلة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة فيها. ولايجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المجلة.
- تتقيد مجلة دراسات البصرة في نشرها مقالات مترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

دليل المقيمين

- إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ المقيم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يرجي من المقيم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المرسل إليه وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمقيم أن يعتذر ويقترح مقيما آخر.
- بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، فإن عملية التقييم يجب أن تجري وفق المحددات الآتية:
- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم العشرة أيام كي لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على المؤلف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأي سبب كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المؤلف ورئيس هيئة التحرير للمجلة أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأي منافع شخصية أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المقيم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلف أو أية اعتبارات شخصية أُخرى.
- هل أن البحث أصيلا ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل إن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات
- مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي و مقنع.
- يجب أن تجرى عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.
- إذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين مقيّم البحث ومؤلفه تخص البحث المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
- إذا رأى المقيم بأن البحث مستلا من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
- إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيأة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

المحتويات

مجلة دراسات البصرة العدد (٦٠) حزيران / ٢٠٢٥
دراسات قانونية

ت	كلمة العدد	رقم الصفحات
١	فسخ عقد الزواج بسبب تغيير ديانة أحد الزوجين(دراسة مقارنة) الباحث. حسام الدين سلمان رجب أ.د. علي عبد العالي الأسدي أ.د. عبد الباسط عبد الصمد الشاوي كلية القانون/ جامعة البصرة	١-٢٤
٢	أساليب السياسة الجنائية الوقائية للحد من جنوح الأحداث في التشريع العراقي الباحثة. غفران هادي خضير أ.د. حسن حماد حميد كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٥-٥٦
٣	التنظيم القانوني للقيود الواردة على حق الحصول على المعلومة الباحثة. هدى كاظم حنون أ.د.عقيل محمد عبد أ.م . سهى زكي نوري كلية القانون/ جامعة البصرة	٥٧-٨٤
٤	دور المنظمات الدولية في حماية الثروة النفطية أثناء النزاعات المسلحة الباحثة. ندى محمد ميشه أ.م.د.أسامة ناظم سعدون العبادي كلية القانون/ جامعة البصرة	٨٥-١١٢
٥	آثار المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسة النشاط الإشعاعي المرخص به الباحثة. زينب ماجد ثامر أ.م. بتول مجيد جاسم كلية القانون/ جامعة البصرة	١١٣-١٣٤
٦	صور الحماية القانونية للضحية الباحثة. أطياف أيوب حسن أ.م. أسيل عمر مسلم كلية القانون/ جامعة البصرة	١٣٥-١٦٤

٧	التنظيم القانوني لمسؤولية الحكومات المحلية في حماية الموارد المائية الباحث. حسن يوسف عبدالله أ.م. سهى زكي نوري كلية القانون/ جامعة البصرة	١٦٥-٢٠٠
٨	الإطار القانوني لسلطة الإدارة في لجان الإسراع الباحث. محمد عبد الكريم صالح أ.م. بتول مجيد جاسم كلية القانون/ جامعة البصرة	٢٠١-٢٥٦
٩	مواجهة الجرائم الاقتصادية في التشريع العراقي م. د. زهير خريبط خلف كلية القانون/ جامعة شط العرب	٢٥٧-٢٨٢
١٠	حدود سلطة القاضي الاداري في الموازنة بين المصالح المتعارضة في نطاق نزع حق الملكية م. جاسم محمد حسن الكلية التقنية الإدارية/ البصرة	٢٨٣-٣٠٨
١١	الاعتبارات والعوامل المؤثرة في حياد المُحقِق التأديبي (دراسة مقارنة) م. م. سهير فليح حسن كلية الإمام الأعظم الجامعة/ قسم القانون / بغداد	٣٠٩-٣٥٠
١٢	التنظيم القانوني للتعليم الأهلي في وزارة التربية م. م. علياء شندي حبيب شلال السيمري مديرية تربية البصرة	٣٥١-٣٨٤
١٣	مفهوم الحق والواجب في الفلسفة م.م. كرار براق طالب كلية الصيدلة/ جامعة ميسان	٣٨٥-٤١٠
١٤	حجية التحقيق الإداري وأثره على الدعوى الجزائية م. م. حازم علي حسين العزي ديوان الوقف السني / بغداد	٤١١-٤٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

القوانين وتطورات الحياة

في عالم يتغيّر بوتيرة غير مسبوقة، تصبح القوانين القديمة غير قادرة على مواكبة واقع جديد تخلقه التكنولوجيا والعلوم والمجتمع يومًا بعد يوم ، فلم تعد التشريعات الثابتة صالحة لعصر تتبدّل فيه أنماط العمل، وتظهر فيه تحديات لم تكن واردة قبل عقود، مثل الذكاء الاصطناعي، والعملات الرقمية، والتعاقد عن بُعد. فكيف يمكن للمجتمعات أن تحقق العدالة وتحافظ على الاستقرار إذا لم تكن قوانينها مرنة وتُحدَّث بشكل دوري؟

إن القوانين ليست نصوصًا جامدة، بل هي أدوات لتنظيم العلاقات وضمان الحقوق، ويجب أن تعكس الواقع الذي تنظمّه، فعندما تتأخر التشريعات عن مجاراة التطورات تُترك فراغات قانونية تستغلها أطراف على حساب أخرى، وتضعف الثقة في المنظومة العدلية برمّتها، ومن هنا تصبح مواكبة القوانين للتطورات الحياتية ضرورة لا خيارًا، من أجل حماية الأفراد وتنظيم الأسواق وحفظ الأمن وحتى مواكبة الأخلاقيات الجديدة التي تفرضها تغيّرات المجتمعات، مع الحفاظ على الثوابت المجتمعية التي يمكن أن يؤدي المساس بها إلى المساس بالنظام العام والآداب في المجتمع.

إن تطوير القوانين لا يعني بالضرورة المساس بالثوابت، بل يتطلب فهماً عميقاً للتغيرات ومراعاة التوازن بين الحريات والضوابط ، فالمجتمعات التي تنجح في تحقيق هذا التوازن هي القادرة على التقدم بثقة نحو المستقبل دون أن تتخلى عن قواعد العدالة والإنصاف بما يحق الاستقرار المنشود في المجتمع.

ففي ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتطورات العلمية والتقنية المتسارعة والبيئة المتغيرة، بات من الضروري أن نُعيد النظر في دور المشرّع، ونعزّز آليات التشاور المجتمعي، ونوظّف الخبرات التخصصية لصياغة قوانين تنتمي إلى هذا العصر وتستشرف القادم، مبتعدين في ذلك عن الرتابة والجمود والروتين في صياغة التشريعات، مما يجعل تلك التشريعات لصيقة بالمجتمع وملبيية حاجاته الحقيقية لا مجرد حبر على ورق لاتناسب الواقع.

إن التغيير لم يعد احتمالاً، بل واقعاً يومياً، وعلينا أن نُدرك أن القانون الذي لا يتغيّر مع الزمن، يصبح مع الزمن عائقًا في طريق الرقي بالمجتمع وتحقيق العدالة والاستقرار المطلوب ، لذا نشدد على السلطات التشريعية أن تكون أكثر واقعية وتستعين بذوي الخبرة في مختلف التخصصات عند صياغتها للنصوص التشريعية، خاصة أساتذة كليات القانون وأبحاثهم التي تصب في هذا المجال، بما يسهم في تطور الوسائل التشريعية لمواكبة الواقع المتطور.

ومن الله التوفيق

أ.د.عقيل فاضل الدهان

عميد كلية القانون / جامعة البصرة